لـمّـا فرغ من تعداد الصفات الواجبة له تعالى والـمستحيلة عليه تعالـى والـجائزة فـي حقّـه تعالـى أخـذ يـذكر براهينها ودلائلها① ....

① قوله: (براهينها ودلائلها) الـمراد بالبراهين هنا: الدليل❶، وهو: ما يمكن التوصّـل بـه إلـى معرفـة الله تعالـى❷، فعطفه عليه عطف تفسير، سواء كان عقليًّا، كدليل الوجود والقدم والبقاء مثلا❸، أو كان نقليًّا كدليل السـمع والبصـر والكلام ولوازمها❹ من الكتاب والسنّة والإجماع وغيرها مـمّـا لا تتوقّف دلالة الـمعجزة عليه❺............... =

❶ وهذا تـجوّز؛ حيث استعمل الـخاصّ الصادق بالعقلـيّ فقط وأراد به العقلـيّ والنقلـيّ.

❷ فالدليل عند الأصوليّين: ما احتوى علـى الـموصل للمطلـوب، لا نفس الـموصل. فالنـار -مـثلا- دليـل علـى الإحراق؛ لاحتوائها علـى الـموصل، وهو خاصّيّة الـحرارة. والدليل هنا يشمل العقلـيّ والنقلـيّ كمـا سيبيّن.

❸ فمـا يتوقّف عليه وجود الفعل الـممكن يكون دليله عقليًّا فقط؛ لأنّ من ضمن الفعل الـممكن الـمعجزة، وهـي أمـر مـمكن، يـجوز لله تعالـى أن يؤيّد أنبياءه بالـمعجزات ويـجوز أن لا يؤيّدهم بها، والـمعجزة تدلّ علـى صـدق الرسـول الذي ادّعى النبوّة، يتوقّف هذا الفعل الـممكن وجودًا علـى أنّ الله موجـود، وحـيّ، وعالِـم، ومريـد للفعـل الـممكن، وقادر علـى أن يـخلق الأمر الـممكن، فالـمعجزة تتوقّف علـى كل هذا؛ ولـهذا لا يمكن إثبات هذه الأمـور بإخبـارات الرسل؛ لأنّه لو توقّفت عليها للزم الدور، بمعنى أنّ الـمعجزة وما ينبني عليها من صـدق الرسـل فيمــا أخـبروا عـن الله متوقّف علـى جملة من العقائد، فلو توقّف إثبات تلك العقائد علـى المعجزة الدالّة علـى صدق الرسل وعلـى إخبـاراتهم الـمتوقفة علـى الـمعجزة للزم الدور.

ولذلك إذا ناقشت ملحدًا وقال لك: أنا سلّمت أنّ الله موجود، لكن أثبت لـي أنّـه يعلم. وقلـت لـه: لأنّ الله يقـول فـي كتابه: {وَاللهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} [الحجرات: 16] فإنّه يقول لك: أنا لا أؤمن بأنّ هذا كـلام الله؛ لأنّ كونه كلام الله متوقّف علـى صدق النبيّ، وصدق النبيّ متوقّف علـى الـمعجزة، والـمعجزة كونها فعلًا مــمكنًا متوقّـف علـى أنّ الله عالِـم يعلم بوقوع الأشياء أزلًا حتّى يتفرّع عنه بحسب التعقّـل الإرادة ثـمّ القـدرة فيوجـد هـذه الــمعجزة، فالـمعجزة صارت متوقّفة علـى علم الله، فلو أثبتّ علم الله بمـا دلّت الـمعجزة علـى صدقه للزم الدور.

❹ وهي: كونه سميعًا، وكونه بصيرًا، وكونه متكلّمًـا.

❺ ما لا تتوقّف عليه الـمعجزة ولا يرجع لوقوع جائز (مـمكن) وهي السمع والبصر والكـلام ولوازمهـا، لأن المعجـزة فعل لا تتوقف على كون فاعلها سميعا، أو بصيرا أو متكلّمًـا، والسمع والبصـر والكلام صفات واجبـة لله تعـالى وليسـت جائزًا، فيصح الاستدلال عليها بالعقل وبالنقل، ولكن الأنفع فيها الدليل النقليّ.

أمّا ما يرجع لوقوع جائز (ممكن)، كأحوال القيامة من الجنة والنار ونحوهما، فالعقل مهمـا برهن فإنّه لا يتجـاوز الـحكم بـأن هذا الأمر جائز، فهذا القسم لا يثبته ولا يجعله عقيدة إلا الدليل السمعيّ فقط وهو الدليل النقلـيّ.

لِيَخرُجَ الـمكلّف بمعرفتها❻ عن ربقة التقليد① الـمختلف فـي إيمـان صاحبه.

وبدأ بالوجود فأخبر أنّ لوجوده تعالـى دليلًا قاطعًا أي لكـلّ شـبهة، وهـو افتقـار كـلّ مُـحدَث -بفـتح الـدال اسـم مفعول- إلـى صانع يصنعه وهو الـمحدِث له -بكسرها-.

وبيان افتقاره إليه أنّ الـحادث إذا حدث فـي الوقت الـمعيّن فالعقل لا يمنع اسـتمرار عدمـه ولا يمنـع صـحّة تقدّمـه علـى الوقت الذي وجد فيه بأوقات أو تأخّره عنه بساعات، فاختصاصه بالوجود بدلًا عن العدم الـــمجوّز عليـه وبكونـه فـي ذلك الوقت لا قبله ولا بعده يفتقر قطعًا إلـى مُـحدِث يـخصّصه بمـا ذكر بدلًا عن مقابله.

ثمّ بيّن اللّازم علـى تقدير حدوث العالـم من غير مـحدث② بقوله:

= ولا يصحّ تفسير البرهان هنا بالـمعنى الـمنطقيّ، أعني القول الـمؤلّف من مقدّمتين يقينيّتين❶ لإنتاج يقينـيّ❷؛ لأنّـه يوهم أنّ الأدلّة النقليّة لا تكفي وليس كذلك❸، إلّا أن يقال: استعمل البرهان فـي حقيقته بالنسـبة لغـير هـذه السّـتّة❹، وفـي مـجازه بالنسبة لـها❺؛ وذلك لأنّ العقائد باعتبار الاستدلال عليها تنقسم إلـى أربعة أقسام كمـا سيأتـي.

① قوله: (ربقة التقليد) الربقة قطعة حبل تجعل في عنق الدابة وإضافتها للتقليد من إضافة الـمشبّه به للمشبّه ووجه الشـبه اللزوم في كلٍّ.

② قوله: (ثمّ بين اللّازم علـى تقدير حدوث العالـم من غير مـحدث) أي فقول النـاظم: (لـو حـدثت) الـخ هـذا دليـل الكبرى، وهي قولنا: (وكلّ حادث مـحتاج إلـى صانع)، مكتفيًا بالاستدلال عليها بإبطال ما يرد عليهـا مـن الاعـتراض، وهو أن يقال: لا نسلّم احتياج الـحادث إلـى الصانع، لـم لا يـجوز أن يـحدث لنفسـه بـلا صـانع؟ كمـا ادّعـى دهريّـة الفلاسفة أنّ العالم حادث لنفسه أمر اتّفاقيًّا.

---

❶ الـمقدّمتان: الصغرى والكبرى، وكلّ منهمـا يقينيّة.

❷ إذا كانت الـمقدّمات يقينيّة ستنتج اليقين، بينمـا لو كانت ظنّيّة فستنتج الظنّ، وكذا لـو كـان بعضـها يقينيًّـا وبعضـها ظنّيًّا. والـمقدّمات اليقينيّة هي: الأوّليّات، والـمشاهدات، والـمحسوسات، والـــمتواترات، والتجريبيّـات، ومـنهم مـن أضاف الـحدسيّات.

❸ فالدليل عند الأصوليّين مفرد، وعند الـمناطقة مركّب. وبعضهم قال: إنّ الدليل عند الأصوليين يأتـي مفردًا أو مركّبًا.

❹ أي دليل السمع والبصر والكلام ولوازمها.

❺ هذا علـى الرأي الذي يقول: يـجوز الـجمع فـي اللفظ بين الـحقيقة والـمجاز.

❻ والـمعرفة هي الـجزم الـمطابق عن دليل، فـي حين التقليد هو جزم مطابق إن كان التقليد صحيحا، لكنّـه لـيس عـن دليل. ولا خلاف فـي أنّ التقليد إذا كان جزمًا غير مطابق بأنّه لا يصحّ؛ لأنه قلّد ديانة لا تصحّ. والـــخلاف فـــي الـــجزم الـمطابق للواقع ونفس الأمر لا عن دليل، كأن يقلّد عالـمًـا فـي أنّ الله حيّ.

(لَوْ حَدَثَتْ لِنَفْسِهَا الْأَكْوَانُ)① إلـى آخره، أي لو حدث العالـم لنفسه لاجتمع التساوي والرجحان، واجتماعهما مـحال؛ لأنّهما متنافيان②، وبيانه: أنّ العالَـم يصحّ وجوده ويصحّ عدمه علـى السواء كما مرّ، فلو حدث لنفسه ولـم يفتقر إلـى مـحدث لزم أن يكون وجوده الذي فرض مساواته لعدمه راجحًا بلا سبب علـى عدمه الـذي فـرض أيضًا مساواته لوجوده وهو مـحال، فتعيّن أن يكون الـمرجّح لوجوده علـى عدمه، ولكن وجوده فـي وقت دون آخر هو غيره، وليس هو إلّا الله تعالـى، بدليل برهان الوحدانيّة الآتـي.

و(الأكوان) أعراض مـخصوصة، وهي الـحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ولعلّ مراد الناظم ما هو أعمّ من الأعراض والـجواهر③.

وقوله: (التساو) بحذف الياء للوزن④.

والإشارة فـي قوله: (وذا مـحال) راجعة إلـى اجتماع الـمساواة والرجحان.

وقوله: (وحدوث العالـم⑤) إلـى آخره، لـمّا قرّر فـي برهان الوجود حدوث العالـم وسلّمه تسليمًا جدليًّا⑥ استدرك هنا برهان ذلك، وهو ملازمته للأعراض الـحادثة، فإنّ أجرام العالـم يستحيل انفكاكها عن الأعراض كالـحركة والسكون ....

① (لَوْ حَدَثَتْ لِنَفْسِهَا الْأَكْوَانُ) اللّام فـي قوله: (لنفسها) لام التعليل، أي حدثت لأجل ذاته، بمعنى أنّ حدوثه ليس بسبب، بل لأجل ذاته.

② قوله: (لأنّهما متنافيان) أي متضادّان مستلزمان لاجتماع النقيضين؛ لأنّ الرجحان يستلزم لا مساواة، والـمساواة تستلزم لا رجحان، فإذا اجتمع الرجحان والـمساواة اجتمع مساواة ولا مساواة ورجحان ولا رجحان، وهذا تناقض.

③ قوله: (ما هو أعمّ) أي وعليه فالأكوان بمعنى الـمكوَّنات، وهي كل ما سوى الله تبارك وتعالـى.

④ قوله: (للوزن) فيه نظر، بل حذفها والاستغناء عنها بالكسرة قبلها لغة، علـى حدّ قوله تعالـى: {الْكَبِيرُ الْـمُتَعَالِ} [الرعد: 9] لغير ابن كثير، وقوله: {مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ} [القمر: 8] للشامي والكوفيّين❶، وقوله: {جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ} [الفجر: 9] لغير ورش وابن كثير.

⑤ (وحدوث العالـم) برهان القضية الصغرى الـمحذوفة❷.

⑥ أي من غير أن يقيم عليه برهانًا.

❶ نافع وأبو عمرو بياء في الوصل فقط، وابن كثير بياء في الحالين. الباقون بغير ياء في الحالين. العنوان في القراءات السبع: ص 183.

❷ أي برهان ودليل وجود الله تعالى حدوث العالم؛ لأنّ الذي يفيد حدوث العالم هو قولنا: (العالم حادث)، فقد أشار إلى الصغرى بقوله: (وحدوث العالم).

وهذه الأعراض حادثة بدليل مشاهدة تغيّرها① من عدم إلـى وجود ومن وجود إلـى عدم، فلـو كانـت قديمـة لـزم أن لا تنعدم؛ لأنّ ما ثبت قدمه استحال عدمه، وإذا ثبت حدوث الأعراض واستحالة وجودها فـي الأزل لـزم حـدث الأجـرام، واستحالة وجودها فـي الأزل قطعًا لاستحالة انفكاك الأجرام عن الأعراض، إذ حدوث أحد الـمتلازمين يستلزم حدوث الآخر ضرورة.

---

① قوله: (بدليل مشاهدة تغيّرها) علـى حذف مضاف، أي تغيّر أحكامها❶ من عدم إلـى وجود، ومن وجود إلـى عدم، بظهورها فـي الذوات بعد أن لـم تكن، وبعدم ظهورها بعد أن كانت، وبهذا الـمضاف يسقط اعتراضان: .....

---

❶ أي تغيّر حكم الأعراض اللازم من قيامها بالذات، باعتبار أنّ العرض مثل العِلْم والقدرة والشـجاعة يقـوم بالـجِرم، فيوجب لهذا الـجِرم حكمًـا، فنحن نشاهد الحكم اللازم من قيام العرض بالذات. فالـمُتحرّكيّة تارة تُشاهَد بظهور الجِـرم متحرّكا، وتارة تنعدم بظهور الجِرم ساكنا، إذن الأعراض شوهد تغيّر أحكامها من عدم إلـى وجود ومن وجود إلى عدم.